أين مفاهيم الأمن القومى العربى من الإدراك القيادى

تحت هذا العنوان كتب حامد ربيع:

« نعم سوف أظل عربيًا .

ولن يرهقنى أن أردد هذه الكلمات التى أُعلنها فى صحوتى ومنامى ، فى يقظتى وغفوتى ، فى نهارى وليلى، ولن يوهن من عزمى كل ما أراه من حولى حتى تلك القيادات التى أضحت رائحة أعمالها تزكم الأنوف ، وهى غير واعية بما تمثله من عفونة فأنا أعلم أنها قشور سوف ينفضها الجسد عن نفسه ، فى لحظة معينة ، إنها بقايا الماضى الذى نسعى للتخلص منه وسوف تسقط بمرور الزمن وتتهاوى أمام حركتنا القادمة .

العروبة منطق للوجود وفلسفة للحياة ، إنها منطق للوجود ؛ لأنها وحدها التى تفسر لنا كل ما يحيط بنا ، وعلى ضوئها فقط نستطيع أن نفهم ونقيم الأحداث والوقائع والتطورات ، وهى فلسفة للحياة ؛ لأنها تقدم لى جوهرًا نقيًا صافيًا أستطيع من خلاله أن أستشف علاقتى بالماضى ، وأصوغ على ضوء ذلك نظرتى إلى المستقبل ، منطق وفلسفة يتفاعل كلاهما فى إطار واحد من البناء الفكرى الشامخ ، الذى سوف يفرض على الجميع فى يوم من الأيام الاحترام ، بل الرهبة والإجلال .

لا تنظر يا بنى فقط إلى الصفحات المخزية التى تعيشها أمتك ، ولكن عليك أن تقلب الصفحة الأولى لترى أيضًا الصفحات الرائعة التى نسجلها بدمائنا ، لا أريد منك أن تتهرب من الحقيقة ، ولكننى أدعوك لأن ترى الحقيقة كاملة .

وهذا نموذج نعيشه فى هذه اللحظة بكل أبعادها **الوعى بالأمن القومى للأمة العربية** .

فى عام 1977 عندما طُرح هذا الموضوع على أحد المراكز المتخصصة فى دراسة

(*) مجلة " L Avant Grade Arabe " الطليعة العربية، فرنسا العدد 100 ، فى 8 نيسان - مايو - 1985 ، ص 26 وما بعدها .

الوحدة العربية [1] أعلن خبراؤه بنفى ما يسمى بالأمن القومى العربى .

فى العام الماضى ، وفى ندوة أقامها نفس المركز وخلال خمسة أيام كانت اللغة الوحيدة المتداولة صباحًا ومساءً ، تدور حول هذا المفهوم ، ومنذ عدة أيام خرج علينا أمين جامعة الدول العربية بمناسبة الاحتفال بعيد تأسيسها ، يحدثنا بأن واجب الجامعة هو العمل على بناء إطار واضح لهذا المفهوم ، لقد ترسب المفهوم فى جميع القيادات الفكرية، وأضحى اللغة السائدة لدى كل مواطن مؤمن بعروبته ، فماذا حدث وكيف حدث ما حدث خلال ثمانية أعوام ؟ إن التمزق والمعاناة إزاء الأحداث هو الذى فرض الوثبة العملاقة، ولا نزال فى بداية الطريق .

لو عدنا إلى تاريخ فكرنا السياسى ، لوجدناه قد مر بثلاثة مراحل متميزة بهذا الخصوص ، فى مرحلة أولى وهى مرحلة الآباء الأوائل ، نجد أن الفكر القومى لم يكن يدرك شيئًا عن هذا المفهوم ، هى مرحلة عدم العلم ، ثم تعقب تلك المرحلة مرحلة مدرسة العلاقات الدولية .

إنها مرحلة تتميز بتجاهل المفهوم رغم العلم بالمفهوم ، وهى مرحلة التشويه المتعمد.

المرحلة الأولى يمثلها « ساطع الحصرى» ، الثانية يقودها أمثال « بطرس غالى » ، وتأتى المرحلة الثالثة وهى مرحلة النظرية السياسية ، التى تؤمن بأن على نفسها عملية تطويع للفكر مع الواقع العربى ، وهكذا نجعل هذه المدرسة محور البناء الفكرى لنظرية الأمن القومى ، وهذا ما أخذه على عاتقه كاتب هذه الأسطر منذ عدة أعوام .

ولكن هل قياداتنا الواعية تطرح على نفسها هذا السؤال ، من منطلق علمى واقعى ، بقصد احترام هذا المفهوم كدستور للحركة ، وكمبادئ مقننة تفرض المسؤولية أمام الضمير التاريخى ؟

نعم يا بُنى ، السؤال الذى يجب على كل مسؤول عربى فى موضع القيادة أن يطرحه على نفسه ، وأن يصوغ بخصوصه إجابة واضحة ومقننة هو التالى :

ما هى مصادر التهديد للأمن القومى العربى ؟ لأن الإجابة على هذا السؤال هى وحدها التى تسمح له بصياغة سليمة لحركته الدولية والإقليمية ، بما لا يتعارض مع الأهداف الحقيقية للتطور السياسى فى الوطن العربى .

من المعروف أن كل أمن قومى لا بد وأن يصطدم بما يحيط به من أهداف أمنية للأمم والدول الأخرى ، المنتمية أو المتعاملة مع نفس الإقليم ، وأى أمن قومى لا يمكن أن يونع ويقوى إلا على حساب مفاهيم الأمن القومى المحيطة به . كل اتساع لمفهوم معين للأمن هو

(1) يقصد بذلك ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول : الأمن القومى العربى .

على حساب طمأنينة واكتمال المفاهيم الأخرى للأمن الإقليمى . المأساة التى يعيشها الأمن القومى العربى حاليًا ، أن يجد نفسه لأول مرة فى تاريخه موضع جذب وشد بين ستة تطبيقات أخرى لمفهوم الأمن ، وذلك دون الحديث عن عناصر العنف الذاتى فى مقومات هذا المفهوم وتفاعلاته :

أ - على المستوى الكونى أو الشمولى ، أى حيث ينظر إلى المنطقة العربية على أنها محور التقاء ، ومن ثم صدام بين نفوذ القوى الكبرى نجد ثلاث مفاهيم أمنية تحصر فى نطاقها وتضغط على الأمن القومى[1] العربى بل وتسعى إلى تضييق فاعليته بأقصى حد ممكن . هذه المفاهيم الثلاث هى :

أولاً : أمن البحر الأبيض المتوسط الشرقى ، حيث تلتقى قوى حلف الأطلنطى فى أضعف مواقعه ، والاتحاد السوفيتى فى أخطر نقاط إمكانية النيل منه . الأول لا يستطيع إلا أن يعانى من اليونان وتركيا اللتين ينقصهما العمق الاستراتيجى ، والثانى يعرف أنه لم يحدث أن خضع لغزو حقيقى ناجح إلا من منطقته الرخوة الممتدة فى شمال تركيا وإيران .

ثانيًا : أمن المحيط الهندى ، حيث تتقابل الإرادة الأمريكية الساعية للاقتراب الهجومى بقدر الإمكان من خصومها ، وحيث احتمالات الحرب العالمية الثالثة تجد أرضها الخصبة فى منطقة تفيض بالشعوب الملونة ، مما يجعل جميع القيادات البيضاء تعيش فى هلع من احتمالات المستقبل .

ثالثًا : أمن «إسرائيل» وهنا كلمة «إسرائيل » تصير لفظًا مضللاً ؛ لأن المقصود بها هو أمن القوى الرأسمالية الغربية ، والاتفاق الاستراتيجى الذى تم بين تل أبيب وواشنطن فى سبتمبر من العام قبل الماضى 1983 يعنى أن هناك تحالفًا أو على الأقل تعاونًا مقننًا بين القوات الأوربية فى حلف الأطلنطى ، والقوات الإسرائيلية والقوات الأمريكية ترفرف عليه وتخطط له القيادة العسكرية فى « البنتاجون» .

ب - الأمن العربى بين المفاهيم الثلاثة السابقة ، يخضع لعملية جذب على المستوى الدولى ، ولكنه يخضع لعملية جذب مماثلة على النطاق الإقليمى ، فهناك أمن الخليج من جانب ، وأمن القرن الإفريقى من جانب آخر ، ثم أمن« إسرائيل » بمعنى الأمن الذاتى للدولة اليهودية من جانب ثالث ، وفى كل من هذه التطبيقات الثلاث هناك دولة غير عربية تعمل على تطويع دولة أخرى عربية لمفهومها الأمنى ولمصالحها المتعارضة مع

(1) نظرية الأمن القومى العربى والتطور المعاصر للتعامل الدولى فى منطقة الشرق الأوسط ، د. حامد ربيع ، دار الموقف العربى ، القاهرة 1984.

الأمن القومى العربى .

فى منطقة الخليج نجد أن إيران وصلت إلى عقد اتفاق دولى مع سلطنة عمان فى مارس 1974 يعطى الدولة غير العربية حق الرقابة على مداخل الخليج العربى وباسم دولة عربية ، وفى البحر الأحمر نجد الحبشة تلعب دوراً مماثلاً ، بل وصل الأمر إلى أن القوات اليمنية الجنوبية (سابقًا قبل توحيد اليمن فى أوائل التسعينات) حاربت مع القوات الحبشية كلاً من الصومال وإرتيريا ،ورغم أن هذه الدول العربية الثلاث تجلس جنبًا إلى جنب فى مجلس جامعة الدول العربية ، ويتشدق ممثلوها بالحديث عن التضامن العربى . ويكمل هذا الثالوث « إسرائيل » التى وجدت لها أكثر من حليف فى المنطقة . فمن الخطأ الحديث عن سياسة «كامب ديفيد» واحدة ، هناك سياسات عديدة بنفس المعنى ، ولسنا فى حاجة إلى أن نتذكر الكتائب المارونية التى تستمد مصادرها الفكرية مع حزب حيروت الحاكم من أب روحى واحد وهو الفلسفة الفاشستية .

جـ - على أن أخطر نواحى التهديد هى مصادر العنف الداخلى ، إن عوامل التفتت فى الأمن القومى العربى عديدة ، وهى كذلك بفضل قياداتنا غير الواعية التى لا تزال تمارس لعبة الأنانية والكذب غير واعية بأن الرأى العام العربى قد استيقظ وأضحى قادراً على فهم حقيقة ما يحدث حوله ولنذكر أهم عناصر العنف :

أولاً : الاختلال الديموغرافى فى عملية التوزيع السكانى فى مختلف أجزاء الجسد العربى ، أكثر من نصف كثافة هذا الوطن توجد فقط حول وادى النيل ؛ بل فى جزئه الشمالى بينما باقى أجزاء الجسد تعانى من فراغ سكانى مخيف .

ثانيًا : تحول البحر الأبيض المتوسط (آنذاك) إلى ميدان (كانت) تمرح فيه القوى البحرية للدولتين الأعظم (سابقًا) « موسكو وواشنطن» ، ورغم أن أكثر من نصف شواطئ هذا البحر تقع فى أرض عربية ، ورغم أن جميع مداخله تتحكم فيها الإرادة العربية، بل ورغم أنه يمثل ورقة استراتيجية هامة لصالح الدفاع عن أوربا ، فإن العالم العربى لم يعرف كيف يستغل هذه الإمكانيات ، ولنتذكر أنه إذا كانت القدرات العربية لا تستطيع أن تفرض على القوتين الأعظم الانسحاب من المنطقة ، فإنها قادرة - على الأقل - أن تطلب ثمن ومقابل لهذا التواجد ، إن الشواطئ العربية مهددة بالتلوث واختفاء الحياة السمكية من حولها . وهذا التهديد بالنسبة لهذه الشواطئ أكثر خطورة منه بالنسبة للشواطئ الأوربية بسبب طبيعة هذه الأخيرة وما تتميز به من التواءات ونتوءات ثم وجود جزر فى مداخلها فضلاً عن طبيعة المناخ الذى يجعلها فى حماية ولو جزئية من هذه التلوثات ، ومع ذلك فإن الأصوات الأوربية العالمية قد حصلت على مقابل لهذا التواجد بالبناء الاقتصادى ،

والمساعدات التى انتهت بخلق المعجزة الأوربية ، فماذا فعل الجانب العربى ؟

ثالثًا : السيادة العربية فى كل من البحر الأحمر ومنطقة الخليج ، أحد عناصر التهديد التى أبرزتها الأحداث الأخيرة بصفة خاصة، والتى وقفت إزاءها الإرادة العربية تكاد تكون مشلولة على الرغم من أنها ترتبط بالسيادة العربية فى كل من البحر الأحمر والخليج، كان الخليج والبحر الأحمر يمثلان ممرات مائية تنساب فى الجسد العربى تربط المحيط الهندى بقلب الجسد العربى ، وأى من هذين الشريانين قادر على خلق انشطار وتجزئة للكيان العربى . البحر الأحمر أكد ذلك فى أكثر من تطبيق واحد ، ولنتذكر ما حدث منذ عام 1967 حتى عام 1975 وهو واقع يمكن أن يتكرر ، قفل قناة السويس يحيل مصر إلى دولة إفريقية و « إسرائيل » بحدودها الحالية تمنع المشرق العربى من أن يتصل بريًا بباقى أجزاء الوطن العربى ، وهو أمر لم يحدث قبل ذلك فى جميع مراحل تاريخ المنطقة . وأيضًا الخليج قادر فى الغد على أن يؤدى نفس الوظيفة . فإن وثبة من « إسرائيل » عبر « الأردن » إلى « الكويت » قادرة على أن تحقق نفس الهدف لتشطر الشمال عن الجنوب ؛ بل ونعتقد أن الاندفاع الإيرانى نحو البصرة إنما يتم بتخطيط حقيقى مع الصهيونية كمقدمة لتحقيق هذا الهدف ، ومن الطبعى أن يكون الرد المباشر على مثل هذه المخاطر هو أن تكون السيادة العربية على كل من البحر الأحمر والخليج العربى سيادة كاملة ومطلقة ، وكان يجب لتحقيق ذلك الهدف بناء قوة عربية بحرية ضاربة تمثل إرادة تتحكم فى كل من تلك البحيرات وتصير بمثابة الذراع الطويلة القادرة على الدفاع عن المصالح العربية وفرض الهيبة العربية .

رابعًا : أخطر نواحى الضعف فى الأمن القومى العربى من حيث مقوماته الذاتية هو اختفاء كل نوع من أنواع التكامل الوظيفى فى عملية الدفاع العسكرى عن الوطن العربى ، فالأرض العربية تعانى من نواحى معينة من الضعف فى عملية الدفاع العسكرى عنها : فطول واتساع الشواطئ من جانب ، مع عدم وجود أى عقبات طبيعية خلفها أو قبلها سواء فى شكل جبال تحمى تلك الشواطئ أو جزر قادرة على أن تعوق عملية الغزو والهجوم من الخارج من جانب آخر ، ثم الطبيعة الصحراوية الممتدة التى كانت فى لحظة معينة مصدر قوة لسبب صعوبة اجتيازها فأضحت اليوم مصدر ضعف بسبب التقدم الرهيب فى أدوات الاتصال العسكرى من جانب ثالث ، وأخيراً عدم وجود مواصلات حديثة وسريعة قادرة على الربط بين مختلف مراكز التجمع السكانى العربية ، فى مثل هذا الواقع فإن مبدأ التكامل الوظيفى هو وحده الذى يسمح بالتخفيف من حدة نتائج هذا الضعف الاستراتيجى: إنه مسألة حياة أو موت ؛ لأنه هو وحده الذى يسمح بانتقال جميع القوات

القتالية من جميع المواقع ولو بنسبة معينة إلى موضع القتال .

خامسًا : ويأتى فيكمل مبدأ التكامل الوظيفى ليصير الوجه السياسى فى الدفاع عن الإقليم العربى .

ذلك الذى يجب أن نسميه مبدأ المساندة المطلقة بين عناصر منطقة القلب ، الكتلة الديمغرافية تقع فى الدائرة التى تتوسطها القاهرة ، والتاريخ يعلمنا أن التحالف بين «دمشق، والقاهرة » هو وحده ، محور النجاح فى صد أى غزو للمنطقة ، وأن الفرقة بينهما هى مقدمة ضرورية للقضاء[1] على كليهما ، والتطور المعاصر يفرض توسيع الدائرة فالقاهرة ودمشق تمثل كلاهما فقرًا اقتصاديًا وآن الأوان لأن تفهم الرياض أن لتلك المنطقة حقوق فى ثرواتها ، وبغداد تكمل هذا الإطار . إنها عاصمة الشموخ فى مواجهة الطوفان الهمجى القادم من المشرق ، هذا الطوفان لا يرتبط فقط بالخمينى ولا يقتصر على إيران إنه فقر الشعوب الملونة فى سعيها نحو لقمة العيش فى منطقة جاذبة حيث الثروة المتراكمة والفراغ السكانى والضعف فى القدرة على الدفاع عن الذات .

سادسًا : نجد هناك مخاطر الجسور الخلفية ومخاطر الالتفاف حول الجسد العربى فالمصدر السادس للتهديد ينبع من وجود جسور خلفية قادرة على تفتيت الجسد العربى تقع فى غير الأرض العربية ، النموذج الواضح هو منابع النيل ، التى تتوزع بين أوغندا الوثنية والحبشة القبطية ، الجسور الخلفية بهذا المعنى لا تقتصر على وادى النيل ، بل تتعدى ذلك إلى جميع أجزاء إفريقيا العربية ، بعض التقارير المتداولة فى سرية وخفاء ، تحدثنا عن مشروعات قيد البحث والدراسة أساسها تفجير جبال « الكونغو » الأمر الذى سوف يسمح بسحب مياه النيل إلى « الكونغو » ومن ثم تحويل « مصر ، والسودان » إلى صحراء قاحلة، هذا التهديد الذى تدرسه مراكز البحوث فى « تل أبيب» يجب أن يؤخذ على محمل الجد وألا يُنظر إليه بالاستخفاف المعتاد .

د – هذه العناصر المختلفة لمفهوم الأمن القومى يجب أن تكون دستورًا للممارسة من جانب القيادات المسؤولة . ولو عدنا نتابع تطور هذه الممارسات منذ اتفاقية فك الاشتباك الثانى على الجبهة المصرية عام 1975 لهالنا مدى تجاهل القيادات المسؤولة فى مختلف أجزاء الوطن العربى لمعنى هذه المبادئ ، هل هو نقص فى الإدراك ؟ أم عدم الصلاحية ؟ أم احتقار الشعوب التى حملت تلك القيادات إلى السلطة ؟ إنه على كل يعنى أن هذه القيادات التى خالفت هذه المبادئ لم تعد صالحة وقد فقدت شرعيتها .

(1) ينطوى هذا التصور على رؤية تآمرية تختلف تمامًا عن الرؤية التحليلية المعتادة للدكتور حامد ربيع ، ومرد ذلك للمقدمات القومية التى ترفض استيعاب غير العرب منظومة تضم العرب .

إن متابعة قصة العلاقات الدولية العربية منذ حرب أكتوبر وحتى هذه اللحظة يجدها نموذجًا واضحًا للفشل العربى فى فهم معنى تقاليد الأمن القومى العربى . فليس فى هذه الفترة التى تستغرق أكثر من عشرة أعوام صفحة واحدة من أى طرف من الأطراف العربية تعلن عن فهم قائد حاكم عربى واحد معنى الأمن القومى العربى ومتغيراته ؛ ورغم أن هذا الحكم قد يبدو مبالغًا فيه فليس علينا سوى أن نتابع الوقائع ، ونرصد الأحداث لندرك مدى التدهور الذى يميز هذه الفترة من تاريخنا المعاصر :

أولاً : تبدأ الفترة بفتح باب التعامل المصرى الإسرائيلى خطأ من جانب الرئيس المصرى قاد المنطقة إلى التهلهل الذى تعيشه على وجه الخصوص ، منذ أحداث« لبنان» وخطره من الجانب العربى ، وكانت فى موقف الانفعال والعاطفية باسم جبهة الصمود والتصدى .

ثانيًا : حروب متعددة إقليمية ومحلية تارة بين الحبشة وجيرانها العرب ، وتارة أخرى بين ليبيا ومصر[1] دون الحديث عن حرب الصحراء ، لا تعبر إلا عن عدم فهم لكل مال له صلة بمفهوم الأمن القومى العربى ، وما حدث من تعامل بين اليمن الجنوبى والحبشة والذى صمتت عنه الدول العربية وجند اليمن الجنوبى يحاربون إخوانهم الذين ينتمون إلى دول أعضاء فى جامعة الدول العربية ، إنما قدموا نموذجًا لما سوف يقدر له أن يحدث فى حرب الخليج عقب ذلك .

ثالثًا : حرب لبنان بكل عناصرها جاءت تطرح موضوعًا آخر ، وهو سيادة المفهوم الطائفى والولاء الطائفى على المفهوم القومى ، ومقتضيات الأمن القومى ، وقاد ذلك التفتت طبقة مسؤولة بحكم الوظيفة التاريخية ، التى تمثلها وموقعها فى منطقة القلب عن سيادة مفاهيم الأمن القومى .

رابعًا : ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتقدم نموذجًا آخر ، أكثر خطورة ولا يقل من حيث آثاره المستقبلية عن اتفاقات « كامب ديفيد » عندما قسمت دول الوطن العربى إلى فريقين :

أحدهما يناصر إيران بل ويمدها بالسلاح والعتاد ، وفى بعض الأحيان بالجند دون الحديث عن التأييد الدولى ، والآخر يقف موقف التأييد الرمزى الذى لا يتعدى لغة الكلام والمزايدات الخطابية ، إن مقتضى مفهوم الأمن القومى أن جميع الدول العربية يجب أن

(1) لو قُدّر للدكتور حامد ربيع أن يشهد معركة « العراق والكويت » لأعاد النظر فيما كتب وإذا كان كل ما حدث ويحدث ، جاء نتيجة غفلة الأمة عن التمييز بين العدو والصديق بالإضافة إلى أسبَاب أخرى قد يكون فى العمالة لمن لا يرغبون فى تحقيق الأمن القومى لأمتنا حتى تصبح صيدًا سهلاً للعدو .

تحمل وزرها من المسؤولية إزاء حرب الخليج ، وعليها أن تساهم فى هذه المعركة مساهمة مباشرة ، عليها أن تجند دبلوماسيتها لخدمة العراق ولتخرج شعب العراق من المأساة التى يعيشها ، عليها أن تتقدم لتحمل قسطها من المعركة ، فإن هذه الحرب ليست دفاعا فقط عن أرض العراق ، ولكنها وقفة ضد فيضان فى قلب المشرق العربى لن يؤدى إلا إلى تمزيقه ولصالح وبتوافق مع التخطيط « الإسرائيلى » ، وليسمع جميع حكام منطقة المشرق العربى هذه الكلمة الصريحة ، السعودية آن لها أن تفهم هذه الحقيقة لقدكانت طبقًا للوثائق المتوفرة، تمد إيران بالبترول السنوات الأولى من الحرب ، وهذا يعكس قصر نظر شديد ، فهى أول من سوف تدفع نتائج الهزيمة لو حدثت ، ودولة الإمارات تلعب لعبة مزدوجة أضحت معلومة من الجميع ، المسؤولون فيها يتوسطون لعقد صفقة دبابات لإيران ، ودبى تتولى تموين إيران بالغذاء بضمانات البنوك ، أيضًا السعودية ، فلمصلحة من هذا ؟

لقد آن الأوان لأن تحاسب حسابًا عسيراً ، أما عن دمشق فقد حكم قادتها على أنفسهم، ولن يرحمهم التاريخ ، ولا ندرى كيف لم يفهم هؤلاء أن هذا السلوك هو فى الأمد البعيد ضد مصالحهم حتى من منطلق الأنانية الشعوبية ، هل من صالحهم إضعاف العراق ؟ هل من صالحهم تقوية نظام يتعاون ويخطط بتوافق تام فى المنطقة مع قيادة تل أبيب ؟ هل من صالحهم تقوية نظام يختلف من حيث مفاهيمه ومدركاته ، بل ويتناقض مع كل ما يمثله النظام السورى من مفاهيم ومدركات ؟ أما عن مصر فيبدو أن قيادتها قد نسيت وظيفتها التاريخية التى فرضتها عليها جميع متغيرات التطور فى منطقة الشرق الأوسط ، وتقوقعت فى نظرة سلبية لا تعبر إلا عن الخوف وعدم القدرة على تحمل المسؤولية .

عندما خالف الرئيس السادات مبادئ الأمن القومى قال فيه كلمته ، شعبهُ العظيم ونفذ ما تعنيه تلك الكلمة جيش مصر الظافر فى محاكمته التاريخية فمتى يتردد هذا الصوت مرة أخرى قويًا بإيمانه ، عميقًا بثقته ، صارمًا بصلابته ، لا يعرف التردد ولا الانحناء ؟

نعم ، لهذا سوف أظل أنادى بعروبتى انتظارًا تلك اللحظة التى أشعر بها قادمة ترفرف على المنطقة بلغة الرجولة ، وقد ارتفعت من الضمير والوعى الجماعى لتفيض أيضًا على تلك القيادات المتلاعبة التى آن لها أن تختفى من ساحة صراعنا القومى» .